

إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي في سورية

التوافق السياسي والتجربة التاريخية

رضوان زيادة*

تم الإعلان عن ولادة " إعلان دمشق " في تشرين الأول/أكتوبر 2004. لم يكن الإعلان مجرد نص سياسي وليد لحظة عابرة أو توافق سياسي لحظي، فقد خضع قبل ظهوره إلى العن لمفاوضات شاقة دامت أكثر من عشرة أشهر، وتسويات صعبة بين مختلف الأطياف الموقعة عليه، الكردية والإسلامية والقومية والشيوعية. وهذا ما جعله يمر بمراحل عديدة من الصياغة وإعادة الصياغة حتى يرضي جميع الأطراف. يضاف إلى ذلك كله عسف السلطة في سورية وشتيوع مناخ من الخوف "الأمني" يمنع الجدل الحر والحوار أو حتى أبسط من ذلك بكثير، وهو اللقاء من أجل الحوار ومن ثم الاتفاق.

لقد احتاج الإعلان حقيقة إلى جهد استثنائي للتوصل إلى تسوية بين مختلف الأفرقاء وإرضاء جميع الأطياف، لكن، رغم أهمية خطوة الإعلان، فإن ذلك لا يفي الأخطاء التي ربما سقط فيها البيان، لكنها يجب أن تحمل على حسن النية على اعتبار أن الهدف النهائي ليس صياغة النص فقط وإنما إطلاق مستوى عال من الحوار ودينامية للعمل السياسي بغية الدفع باتجاه التغيير وتوحيد قطب معارض للسلطة القائمة يجبرها على القيام بالتغييرات المطلوبة داخليا بدل الاكتفاء بلعب دور إقليمي محدود في السياسة الخارجية وإدارة الظهر تماماً للملف الداخلي والتعامل معه من منظور أممي بحت.

لقد شملت النقاشات النقاط الواجب تأكيدها في الإعلان، ونمط الصياغة وشدتها، وترتيب الأولويات ومدى الحاجة إليها، وتوقيت الصدور وأليته، وابتكار آلية للمتابعة والتحرك المستقبلي. وانتهت المفاوضات إلى تشكيل كتل سياسي جمع قوى سياسية متنوعة وشخصيات اجتماعية وثقافية عديدة. بالإضافة إلى أحزاب عربية وأخرى كردية وأثورية، وأحزاب قومية ويسارية وليبرالية، وشخصيات إسلامية ديمقراطية ومستقلة، اجتمعت على الإيمان بمفهوم الديمقراطية، بكل ما تعنيه من حريات عامة وخاصة، ومن تعددية حزبية، وتداول للسلطة، وفصل للسلطات، وحقوق متساوية ومكفولة لجميع المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والاثنية، أو معتقداتهم الدينية، أو توجهاتهم السياسية، والاعتماد على النضال السلمي وسيلة لتحقيق الهدف الديمقراطي المنشود¹.

ويمكن القول أن هناك عاملين رئيسيين كانا وراء نجاح فكرة "إعلان دمشق" ، الأول التجربة التاريخية التي مرت بها الأحزاب السياسية السورية المختلفة التي وقعت على الإعلان أو انضمت إليه، وهي تشمل خبرة

¹ انظر نص إعلان دمشق في: رضوان زيادة، ربيع دمشق: قضايا - اتجاهات - نهايات (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007).

هذه الأحزاب في التعامل مع السلطة السورية، وايضاً خبرة "ربيع دمشق" القصيرة لكن ذات الأثر العميق على عمل المعارضة السياسية بشكل عام .

أما العامل الثاني فكان بالتأكيد سلسلة الأخطاء السياسية الداخلية والإقليمية الكارثية التي ارتكبتها السلطة السياسية السورية خلال السنوات الثمانية الماضية والتي كانت لها تداعياتها الإقليمية والدولية، وبالتالي سرّعت من ولادة إعلان دمشق وأعطته فرصة التعبير عن نفسه بقوة برغم قسوة القمع السياسي التي مورست على أعضائه.

ولنبداً بالعامل الأول. فقد وقع على إعلان دمشق ثلاثة تجمعات سياسية، هي التجمع الوطني الديمقراطي (تجمع معارض تأسس عام 1979 من خمسة أحزاب سياسية هي حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، الحزب الشيوعي - المكتب السياسي (حزب الشعب الديمقراطي السوري لاحقاً)، حزب الاشتراكيين العرب، حزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي (23 شباط) وحزب العمال العربي الثوري (والتحالف الكردي) يتألف من أربعة أحزاب: الاتحاد الديمقراطي الكردي، الحزب اليساري الكردي، الحزب الديمقراطي التقدمي، والحزب الديمقراطي الكردي والجبهة الكردية (تتألف من ثلاثة أحزاب سياسية: الحزب المدني وتسع شخصيات معارضة معروفة². ثم انضمت إليه فيما بعد أحزاب ومنظمات وشخصيات وطنية أخرى: حركة الإخوان المسلمين في سوريا، المنظمة الأثرية الديمقراطية، حزب المستقبل الديمقراطي، حزب العمل الشيوعي.. الخ. واضح إذاً أن جميع هذه الأحزاب لديها خبرتها السياسية الطويلة خلال معارضتها للنظام السوري، فهي تفهم تماماً حساسياته ونقاط ضعفه وقوته وهي تشترك أو اشتركت بالتاريخ الطويل من القمع السياسي والتضييق الشديد على الحريات الأساسية. ولذلك لم تحتج إلى وقت طويل للتوافق على توصيف بنية النظام السوري وآليات عمله وسياساته الداخلية، لكن، ما استغرق وقتاً طويلاً هو تحديد الأولويات وآليات العمل المستقبلي بالإضافة إلى الاختلافات في فهم دور السياسة الخارجية والإقليمية، وذلك يعود في جزء كبير منه إلى تكويناتها الأيديولوجية المتباينة .

الأمر الثاني الذي ساعد هذه الأحزاب على التوافق السياسي والوصول إلى أرضية مشتركة هو خبرتها السياسية خلال فترة "ربيع دمشق"، وهي تظهر كيف أن فترة من "الحرية النسبية" تساعد على تطوير العمل السياسي وتسهم في إنضاج القيادات السياسية على المستوى الوطني، سواء على مستوى الخطاب السياسي أو على مستوى الاتصال مع الناس وهمومهم وقضاياهم.

إن ربيع دمشق لم يكن ليتم لولا مسارين اثنين أنتجا حراكاً سياسياً اجتماعياً في لحظة تاريخية، المسار الأول هو تغيير رأس النظام السياسي لكن على الأسس والقواعد ذاتها، بما يحمله ذلك من صعوبة، سيما وأن النظام السياسي الشمولي قائم على ترانبية هرمية صارمة يقع فيها الرئيس موقع المدير الفعلي والوحيد لكل مفاصل النظام ومؤسساته، أما المسار الآخر فهو رغبة مجتمع يتصف تاريخياً بالتنسيب والحيوية والثقافة والمشاركة عبر صيغ ووسائل وآليات جديدة، في اختراق حواجز المنع وإسماع صوته.

² للإطلاع على قائمة بأسماء الموقعين على إعلان دمشق، انظر: المرجع نفسه .

كان الرئيس بشار الأسد الذي خلف والده في عام 2000 ، يهدف من خلال إفساح المجال لجرعة صغيرة من " الحريات " خلال فترة ربيع دمشق³ إلى تجميل صورة النظام السوري في الخارج والقيام بتحديث قانوني وإصلاح اقتصادي دون إصلاح سياسي يعطي المبرر لانتقال السلطة بشكل وراثي في نظام جمهوري، وبدأت المؤشرات واضحة في هذا الخط، لكن كرّست اعتقالات الناشطين والمتقنين في أيلول - سبتمبر 2001 نهاية ربيع دمشق الذي راهن عليه العديد من المتقنين والناشطين السوريين أن يُثمر مناخاً من الحقوق والحريات في سورية، لكن هذا الحراك المجتمعي على محدوديته أفرز تبلوراً عاماً لاتجاهات العمل السياسي، فالنشطاء والمتقنون على اختلاف توجهاتهم بدوا متقنين على علنية العمل العام ورفض أي شكل من أشكال العمل السري، وبنفس الوقت ربط العلنية بالسلمية، وهو ما كان مدخلاً مناسباً لتأخذ فكرة الديمقراطية موقعاً مركزياً في تفكير هذه النخب.

ويمكن رصد هذا التحول في وثيقتين بالغتي الأهمية: الأولى هي للإخوان المسلمين السوريين ، والثانية لحزب الشعب الديمقراطي ، الذي كان يعرف بالحزب الشيوعي -المكتب السياسي ، وأعلن عن اسمه الجديد بعد مؤتمره السادس.

فقد أعلن الإخوان المسلمون السوريون في أيار/مايو 2001 ما أسموه "مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي" أعلنوا فيه تمسكهم بالحوار و"آليات العمل السياسي الديمقراطي ووسائله" و "نبذ العنف" والعمل على "حماية حقوق الإنسان والمواطن الفرد". والتزمت جماعة الإخوان المسلمين في ميثاقها "بآليات العمل السياسي الديمقراطي ووسائله، مؤكدة الحق المتكافئ للجميع في الاستفادة من إمكانات الدولة"، وترى في الحلول الأمنية لمشكلات الدولة والمجتمع وفي عنف السلطة التنفيذية مدخلاً من مداخل الفساد".

نلاحظ هنا تحولاً واضحاً في آليات التفكير السياسي بالنسبة للحركة الإسلامية السورية الأبرز، التي كان لها دورٌ في أحداث العنف في الثمانينات من القرن الماضي في تاريخ سورية، خاصة فيما يتعلق بقبولها بمبدأ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة ، وهو ما يتشابه مع البرنامج السياسي الذي أعلنه حزب الشعب الديمقراطي (الحزب الشيوعي-المكتب السياسي سابقاً) لجهة الاحتكام إلى الديمقراطية كخيار نهائي، إذ ينص في برنامجه الذي أعلنه في مؤتمره السادس أنه " يناضل من أجل نظام وطني ديمقراطي، مؤسس على

³ بدأ ربيع دمشق مع إصدار عدد من المتقنين والمعارضين والناشطين المدنيين في أيلول 2000 بيانا سمي بيان الـ 99، نسبة إلى عدد الموقعين عليه، طالبوا فيه بإلغاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ انقلاب 8 آذار 1963، الإفراج عن المعتقلين السياسيين، إطلاق الحريات العامة، تحرير الحياة العامة من القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية. ثم أعقبه بيان الـ 1000، الصادر في كانون الثاني 2001، والموقع من قبل ألف ناشط ومعارض، وقد أدان البيان حكم الحزب الواحد وهميش المجتمع المدني وتضمن عدة مطالب: رفع حالة الطوارئ، حرية الصحافة، المطالبة بقانون انتخابات ديمقراطي، وبقضاء مستقل، وبحقوق اقتصادية متساوية لجميع المواطنين، القضاء على التمييز ضد المرأة، لدعوة إلى عقد اجتماعي جديد. ولقد كانت منتديات الحوار دوراً رئيسياً في حراك "ربيع دمشق". فبعد أن تأسست لجان إحياء المجتمع المدني ومنتدى الحوار الوطني في صيف العام 2000، ظهرت وبشكل متتابع منتديات للحوار السياسي (منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، المنتدى الحضاري، منتدى اليسار، منتدى جلاوت بدرخان، منتدى الكواكبي... الخ). تبنت نشر ثقافة الحوار وإعادة السياسة إلى المجتمع عن طريق فتح الحقل السياسي للمشاركة. كما بدأت جمعيات حقوق الإنسان بالظهور (جمعية حقوق الإنسان في سوريا، المنظمة العربية لحقوق الإنسان). وجرى محاولة لتشكيل أحزاب سياسية جديدة حيث أعلن رياض سيف في نهاية كانون الأول 2001 أنه بصدد تشكيل حزب سياسي مستقل باسم "حركة السلم الاجتماعي". دأت السلطة السورية اعتباراً من شباط 2001 بالهجوم على المعارضة واعتقال أعضائها.

مبادئ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية". ويضيف " لقد دلت تجارب السنوات الأربعين الماضية على فشل تجربة الدولة الأمنية التسلطية، القائمة على حكم الفرد وفكرة الحزب الواحد "القائد"، التي أرجعت المجتمع السوري إلى الوراء في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومزقت نسيجه الوطني، وأغرقتة في أزمات داخلية وعربية ودولية. إن تجاوز هذه الحالة يتطلب العودة إلى الديمقراطية". ورغم أنه يستعيد الجدل "اليساري" القديم حول الديمقراطية، لكنه يقر أنه "ليس هنالك ديمقراطيات مختلفة في الجوهر ومفصلة على قياس كلّ شعب، بل هي ديمقراطية واحدة. إنها النظام الحديث العالمي القيم والأسس، والذي يقوم على مبادئ الحرية وسيادة الشعب ودولة المؤسسات وتداول السلطة من خلال انتخابات حرة ودورية. يختار فيها الشعب حكومته، ويحاسبها ويراقبها ويبقى جاهزاً لإعادة النظر فيها. نظام قائم على مبدأ حكم القانون وسيادته، وخضوع الجميع له دون تمييز أو استثناء، يضمن الحريات الأساسية والتعددية". وذلك يشترط بحسب البرنامج " إعادة بناء الدولة الدستورية (...). تُقرُّه جمعية تأسيسية منتخبة بحرية ويعرض على الاستفتاء العام. يكفل هذا الدستور استقلال السلطات وخضوع السلطة التنفيذية لسلطة تشريعية منتخبة بحرية. كما يضمن استقلال القضاء وسيادة القانون وتساوي المواطنين أمامه".

نحن إذن أمام حالة فريدة في التاريخ السوري، فالفكرة الديمقراطية لم تنتصر في التاريخ السوري كما انتصرت اليوم على الأقل في "الوعي المعارض". إن اختزان الفكرة الديمقراطية في الوعي السياسي السوري سبقتها مخاضات عسيرة. وساعد تطور تقنيات الاتصال والقنوات الإعلامية لا سيما الانترنت في تعزيز هذا النقاش، فقد كان الانترنت كفضاء مفتوح بمثابة الساحة الوحيدة التي تجمع كل هذه الحوارات الديمقراطية في سورية بحكم انعدام منابر أو ساحات للنقاش في الإعلام السوري. فالانترنت في سورية يكاد يكون أشبه بالوعاء الديمقراطي الذي يضم جميع هذه الأطر والأفكار، وانتشار المواقع الإلكترونية⁴ التي تفتح صفحاتها لكل الأفكار دليل على مدى انتشار الوعي الديمقراطي حتى لدى الناشئة والشباب السوري الذي هو بحكم التكوين الأكثر استخداماً لهذه الوسيلة والأكثر استفادة منها. هذه الخبرة السياسية القصيرة نسبياً التي تطورت خلال فترة " ربيع دمشق " ساعدت بكل تأكيد على التسريع في ولادة " إعلان دمشق ".

العامل الثاني كما ذكرنا هو سلسلة الأخطاء السياسية الداخلية والإقليمية الكارثية التي ارتكبتها السلطة السياسية السورية خلال السنوات الثمانية الماضية والتي كان لها تداعياتها الإقليمية والدولية. فبعد انتخاب شارون رئيساً للوزراء في إسرائيل في شباط/فبراير 2001، بدا أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على مرحلة جديدة، سيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. وشهد حراك المعارضة السورية فتوراً واضحاً انحسر في حضور المحاكمات التي طالت رموز ربيع دمشق، والقيام بعدد من الأنشطة الاحتجاجية والاعتصامات السلمية التي كانت السلطة السورية تقمعها بشدة. وشعر النظام السوري براحة أكبر مع تحسن العلاقة السورية - الأمريكية بحكم الدور السوري في التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بتنظيم القاعدة. لكن ذلك ترافق مع تشدد إدارة الرئيس بوش تجاه سورية خاصة فيما يتعلق بعلاقتها مع المنظمات الفلسطينية كحماس والجهاد الإسلامي، وعلاقتها مع لبنان. ولذلك فإن خطاب الرئيس بوش فيما يتعلق برؤيته للسلام في 24 حزيران / يونيو 2002 تجاهل تماماً ذكر الأراضي السورية المحتلة في الجولان.

ثم وبعد التدخل العسكري الأمريكي في العراق في نيسان/ أبريل 2003 ، فإن العلاقات السورية الأمريكية وصلت مرحلة القطيعة. فبعد سقوط النظام العراقي في 9 نيسان/ أبريل 2003 انطلقت الاتهامات الأمريكية لسورية وتصاعدت حتى وصلت لدرجة التهديد بتغيير النظام في دمشق.

كما تصاعدت الضغوط الدولية على سورية بشكل غير مسبوق فيما يتعلق بعلاقتها مع لبنان خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن (1559) الذي دعا إلى احترام سيادة لبنان بعد دعم دمشق للتمديد للرئيس اللبناني لحود بعد تعديل دستوري أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان. ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري تصاعدت الضغوط تحت التهديد العسكري من أجل انسحاب القوات السورية من لبنان . ومع تزايد هذه الضغوط الدولية حاولت المعارضة أن تزيد احتجاجاتها الداخلية من أجل تحقيق عدد من الإصلاحات السياسية، إذ حاولت الدخول على خط السياسة الخارجية للنظام السوري من خلال انتقاد دوره في لبنان عبر ما يسمى إعلان دمشق – بيروت الذي دعا إلى " احترام وتمتين سيادة واستقلال كل من سوريا ولبنان في إطار علاقات مأسسة وشفافة تخدم مصالح الشعبين، وضرورة الاعتراف السوري النهائي باستقلال لبنان". فكان رد السلطات السورية باعتقال عدد من الناشطين السوريين الذين لعبوا دوراً فاعلاً في إصداره .

لكن وبنفس الوقت، انعكست هذه الضغوط الخارجية إلى ضغوط كبيرة على قوى المعارضة كما دلت توصيات المؤتمر القطري لحزب البعث في (يونيو/ حزيران 2005)، وازداد اعتقال المعارضين والنشطاء وتم إغلاق منتدى الأتاسي، المنتدى الوحيد المتبقي من فترة "ربيع دمشق"، وأخضع المعارضون لرقابة شخصية لصيقة. كما جرى منع جميع النشطاء في المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والمعارضون السياسيون من السفر إلى خارج سورية، و رغم محاولة المثقفين والناشطين وبعض الأحزاب السياسية المعارضة وغير المرخص لها التظاهر أمام القصر العدلي أو أمام محكمة أمن الدولة في احتجاج على استمرار العمل بقانون الطوارئ أو احتجاجاً على المحاكمات التعسفية بحق النشطاء والمعارضين فإن السلطة السورية تعاملت معها بقسوة وعنف. وحتى عندما فكر الناشطون والمعارضون في استغلال الإعلام الخارجي الذي لا رقابة للسلطة السورية عليه عبر مخاطبته للوصول من خلاله إلى السوريين فإن الحكومة السورية تعاملت مع الموضوع بذكاء مضاعف من خلال الضغط على المراسلين الصحفيين، أو متابعة ما يكتب الناشطون أنفسهم في هذه الصحف وتهديدهم.

كما وأظهر المؤتمر القطري العاشر للحزب عدم صدقية النظرية التي روج لها الإعلام بشكل كبير عن وجود "حرس قديم" يعرقل الإصلاحات في سورية. إذ بدى واضحاً أن لا فرق بين حرس قديم وآخر جديد في ظل استمرار تسيير الشؤون السياسية الداخلية بمنطق العقلية الأمنية . فقد استطاع الرئيس بشار الأسد تغيير كل أعضاء القيادة القطرية السابقين، وتغيير نواب رئيس الجمهورية دون أن يقابل بأي اعتراض. وأعلن الأسد تجسيد إصدار قانون جديد للأحزاب السياسية بعد ان كان قد وعد في أكثر من مرة بقرب صدور القانون، رابطاً بين الضغوط السياسية التي تتعرض لها سورية وتأجيل النظر به.

حاولت المعارضة في هذه الفترة أن تبلور طريقة جديدة للعمل تقوم على بناء التحالفات السياسية الموسعة التي من شأنها أن تضغط على النظام بشكل أكثر قوة وفاعلية ، ومن هنا ولدت فكرة تأسيس إعلان دمشق

للتغيير الوطني الديمقراطي⁵ ، والتي تؤمن بان دعوات الإصلاح العديدة التي وجهتها المعارضة خلال السنوات السابقة اصطدمت دائماً بجدار الرفض من قبل السلطة والتي غالباً ما كانت ترد بالمزيد من الاعتقالات والتشديد على المعارضة، لذلك أعلن دمشق بإيمانه بالتغيير الديمقراطي وعدم جدوى دعوات الإصلاح.

أتى إعلان دمشق ليؤشر أن هناك حراكاً قادراً أن يؤدي إلى التغيير المنشود، وذكر أن ضعف المعارضة يعود بشكل رئيسي إلى طغيان السلطة الشمولية وجبروتها وسيطرتها على كافة الحقول السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والاقتصادية. وقطع تماماً مع نمط الدعوات المطالبية التي شملت العرائض والبيانات نحو الحض على التغيير ومحاولة تحقيقه وإنجازه . لكن هذا لا يمنع من القول أن " إعلان دمشق " وقع في أخطاء، التعلم منه ضروري من أجل تسريع عملية تحقيق أهدافه ، وهذه الأخطاء يمكن القول أن جزء منها موضوعي والأخر ذاتي .

الموضوعي منها يرجع بالتأكيد إلى البيئة السياسية التي تعمل من داخلها المعارضة السياسية بما تشمل من قمع سياسي منهجي وهو ما أثر بكل تأكيد على قدرة المعارضة ووزنها وتواصلها مع الشارع السوري . وبالتالي فإن أحد الصعوبات التي تعرض لها إعلان دمشق خلال صياغته هو غياب الأوزان التفاوضية للقوى السياسية السورية وهذا ما يجعل عملية التفاوض والحوار السياسي مسألة مرهقة ومعقدة للغاية. فمثلاً استغرق الحوار مع أحد الأحزاب السياسية حول إعلان دمشق ثلاث أيام رغم أن أشد الروايات مبالغة تقول أن هذا الحزب لا يضم سوى ثلاث أعضاء ، ولكن منسقي إعلان دمشق بدوا مصرين على استمزاز جميع الآراء. كما تعرض الإعلان منذ صدوره إلى الكثير من النقد والهجوم وأحياناً التجريح والتشكيك في صدقية القائمين والموقعين عليه. وبالرغم من أن بعض النقاط تحتاج بالتأكيد إلى نقاش جدي من قبل الموقعين على البيان، سيما ما يتعلق بالمضمون العروبي للبيان، والتأكيد على الانتماء العربي لسورية تاريخياً ودوراً سياسياً. أما النقطة الأخرى المتعلقة بالضغوطات الخارجية، والتي تختزل في النقاش السياسي إلى "ثنائية الداخل والخارج"، فإن الإعلان حاول أن يبتكر صيغة خلاقة للتعامل معها، إذ من الصعب اليوم إن لم يكن من المستحيل فصل الداخلي عن الظروف الإقليمية والدولية المحيطة، كما أن التفكير ملياً من زاوية وطنية تحكمها المصالح العليا للشعب السوري قد يدفعنا إلى القول أن الضغوط الخارجية ربما تصب في إطار المساعد للقيام بالإصلاح اللازم ولن تكون معيقة أو معرقة.

الملاحظة الأخيرة التي تتعلق بالإعلان هي فقدان قيادة الإعلان لأية استراتيجية واضحة ومحددة الخطوات والأهداف لعملية التغيير، خاصة بعد أن رفعت المعارضة مصطلح الإصلاح من التداول لصالح مفهوم التغيير الشامل. فمثلاً، نجح مكتب الأمانة في إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي في عقد المجلس

⁵ في شباط 2005 أطلقت "لجان إحياء المجتمع المدني" فكرة إصدار إعلان سياسي باسم "إعلان دمشق" يوضح مطالب المعارضة السورية بشكل واضح وشامل يشمل السياسة الداخلية والخارجية والاقتصاد وتوجيه رسائل إلى رئيس الجمهورية وقيادة الحزب الحاكم بهذا المعنى في ضوء تحضيرات السلطة لعقد مؤتمر للحزب الحاكم. وقد تطورت فكرة الإعلان السياسي إلى تشكيل تجمع سياسي معارض. انظر علي العبد الله ، المعارضة السورية: خطوات على طريق التغيير، المستقبل ، الاحد 28 تشرين الأول 2007 .

الوطني الموسع للإعلان داخل سورية، وتمكن من انتخاب مكتب المجلس والأمانة العامة. لكن، لم يكن لديه أي تصور أو خطة بديلة في حال قيام السلطة السورية باعتقال قيادات الإعلان. وهو ما حدث.

***باحث زائر في جامعة هارفرد**